مجلة كلية الشرطة للعلوم الامنية والمجتمعية
المجلد (الأول) العدد (الاول) كانون الاول لسنة ١٤٤٦ هـ ـ ٢٠٢٤ م

الامن الوطني في نظريات العلاقات الدولية وفي الدراسات الحديثة

The National Security in International Relations Theories and Contemporary Studies

اللواء الطيار الركن حامد مدب حسين الإماره
كلية الدفاع الوطني
جامعة الدفاع للدراسات العسكرية

MG. Pilot Al-Imarah Hamid Hussein
National Defense College
Defense University

2024م 1446هـ

الملخص

يتناول البحث تطور مفهوم الأمن الوطني وأبعاده المتعددة في إطار نظريات العلاقات الدولية، مع التركيز على تحديات الأمن الوطني في العصـــر الحديث. يتناول البحث أولاً تعريف الأمن الوطني ومفهومه في الدراسـات الأمنية، حيث يعرض تطور هذا المفهوم من الأمن الفردي إلى الأمن السـيبراني، مرورًا بالأبعاد العســكرية والاقتصـــادية والاجتماعية. كما يناقش العلاقة بين الأمن الوطني والأمن القومي، وتناول تأثير العوامل الداخلية والخارجية على الأمن في دول مختلفة.

ويستعرض البحث أيضًا التحديات المعاصرة التي تواجه الأمن الوطني مثل الهجمات السيبرانية والتغيرات المناخية، وكيفية تأثير هذه التحديات على اســتراتيجيات الأمن الوطني للدول. كما يناقش أهمية تطوير سياسات أمنية شاملة تأخذ في الاعتبار مختلف الأبعاد، بما في ذلك الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وتطوير استراتيجيات لمواجهة التهديدات العابرة للحدود.

البحث يســلط الضـــوء على أهمية التعاون الدولي في مواجهة التهديدات الأمنية المعاصـــرة، ويؤكد على ضـــرورة تعزيز الأمن الســيبراني ودعم الأمن الإنســاني. كما يقدم توصـــيات لتطوير الســياســات الأمنية والتعاون الدولي لمواجهة التحديات المتزايدة في عالم يشتد تأثير العولمة عليه أكثر فأكثر.

Summery

This research addresses the evolution of the concept of national security and its various dimensions within the framework of international relations theories, with a focus on the challenges faced by national security in the modern era. The research first defines national security and its concept in security studies, presenting the evolution of this concept from individual security to cybersecurity, covering military, economic, and social dimensions. It also discusses the relationship between national security and national defense, examining the impact of internal and external factors on security in different countries.

The study also examines contemporary challenges to national security such as cyberattacks and climate change, and how these challenges affect national security strategies. It emphasizes the importance of developing comprehensive security policies that consider various dimensions, including economic and social security, and strategies for addressing cross-border threats.

The research highlights the importance of international cooperation in tackling contemporary security threats and stresses the need for strengthening cybersecurity and supporting human security. It offers recommendations for improving security policies and enhancing international cooperation to address the growing challenges in an increasingly globalized world.

الامن الوطني في نظريات العلاقات الدولية وفي الدراسات الحديثة

مقدمة

يعد مفهوم الأمن من أكثر المواضيع إثارة للجدل والتفاعل في الدراسات السياسية والعلاقات الدولية. على مر العصور، كان الأمن وما يزال أحد المقومات الأساسية لاستقرار الدول وحياة الأفراد. في البداية كان يقتصر مفهوم الأمن على حماية الأفراد من المخاطر والتهديدات المختلفة. ولكن مع تطور العلاقات بين الأفراد والجماعات وتحولها إلى كيانات أكثر تنظيماً، توسع هذا المفهوم ليشمل أبعادًا متعددة تشمل الأمن الوطني، الأمن القومي، والأمن الدولي، مما يعكس تحولًا في طبيعة التهديدات والمخاطر التي تهدد كيانات الدولة.

تتناول هذه الدراسة مفهوم الأمن الوطني وتطوره عبر العصور، بدءًا من الأمن الفردي وصولاً إلى الأمن السيبراني في العصر الحديث. كما تسلط الضوء على العلاقة بين الأمن الوطني والأمن القومي، وتبحث في تأثيرات العوامل الداخلية والخارجية على تعزيز أو تقويض الأمن في دول مختلفة. ومن خلال ذلك، تسعى الدراسة إلى توضيح كيف أن التهديدات المعاصرة، مثل الهجمات السيبرانية والتحديات البيئية، قد أسهمت في إعادة تعريف الأمن على مستوى الدول والمجتمعات الدولي.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في فهم العلاقة المعقدة بين الأمن الوطني والأمن القومي في ظل التحديات المعاصرة التي تواجهها الدول. لا يقتصر تأثير هذه التحديات على الأمن العسكري التقليدي فقط، بل يمتد ليشمل الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والسيبرانية، مما يتطلب تبني سياسات شاملة تأخذ في الاعتبار التهديدات الجديدة والمتطورة.

أهداف البحث

1. **تحليل تطور مفهوم الأمن.**
2. **مقارنة بين الأمن الوطني والأمن القومي.**
3. **دراسة تأثيرات التحديات المعاصرة على الأمن.**
4. **استكشاف سبل تعزيز الأمن الوطني في السياقات المعاصرة.**

مشكلة البحث

طرح البحث سؤالا رئيسيا هو " كيف تطور مفهوم الامن الوطني عبر التاريخ، وكيف أثر هذا التطور على السياسات الأمنية للدول في مواجهة التهديدات المتزايدة في العصر الحديث الناتجة من ثورة المعلومات والتطور التكنولوجي مثل التهديدات السيبرانية؟"

فرضية البحث

يفترض البحث ان مفهوم الأمن قد تطور بتطور وعي الانسان وتزايد حاجاته الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. واتسع مفهوم الأمن من أمن الفرد، الى المجتمع، الى الدولة، الى الإقليم، والى المجتمع الدولي. واخذ الأمن ابعادا أخرى بالتزامن مع التطورات التكنولوجية والتحديات العالمية مثل تحديات الإرهاب العالمية والتحديات البيئية.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصـــفي التحليلي لدراســـة العلاقة بين مفاهيم الأمن والأمن الوطني والأمن القومي ضمن نظريات العلاقات الدولية. يوفر هذا المنهج فهماً معمقاً ومتكاملاً للمفاهيم التي يتم دراستها ويُساعد في استخلاص نتائج دقيقة تسهم في إثراء البحث العلمي في هذا المجال.

هيكلية البحث

ينتظم البحث في ثلاثة مباحث، وينقســـم كل منها الى مطلبين بالإضـــافة الى الخاتمة، والاســـتنتاجات، والتوصيات، وكما يلي:

1. المبحث الأول: **مفهوم الامن الوطني وتطوره**
2. المبحث الثاني: **الامن الوطني والامن القومي ومستويات الامن وابعاده**
3. المبحث الثالث: **مفهوم الامن في نظريات العلاقات الدولية والامن السيبراني**

المبحث الأول: مفهوم الامن الوطني وتطوره

ان تحقيق الأمن وضمان وجوده كان في مقدمة اهتمامات الافراد والجماعات، ويمكن عَد حاجة الانسان للأمن لا تقل أهمية عن حاجته للمأكل والمشرب والمسكن، لذلك سعت هذه الجماعات لتطوير ألية انظمتها الدفاعية وتوسيعها لمواكبة الانماط المختلفة من الحياة، وقد كانت بداية على مستوى الافراد ثم العائلة ثم الجماعة، ثم تطورت هذه الافكار وتحددت بأعراف وآليات تحكم قواعد سلوك الفرد، وحماية حقوقه، وحرياته ضمن مصطلح (المجتمع)، الذي تطور بعدها ليطلق عليه مسمى (الدولة) التي اخذت على عاتقها تقوية انظمتها الدفاعية وتعزيزها لضمان امنها بمواجهة المخاطر والتهديدات الخارجية، أو لمد نفوذها او لتوسعها على حساب دول اخرى، ولضمان الحفاظ على كينونتها من المخاطر التي تهدد بقائها.

المطلب الأول: مفهوم الامن والامن الوطني

لقد عرف الانسان الامن كوسيلة وغاية في كل مكان وزمان، لكن ليس بالإمكان اختزال الامن بحفظ النفس، والدفاع عنها، وهو ما يمكن تسميته بالجانب السلبي للأمن، لان هناك جانب آخر يذهب الى تحقيق الاستقرار والسعادة والطمأنينة والعيش بسلام ورفاهية، وهو ما يمكن تسميته بالجانب الإيجابي، ويتكامل الأمن من خلال هذين الجانبين، اللذان يتصلان ببعضهما اتصالا وثيقا، لتحقيق مستقبل أفضل للفرد وللدولة، وللإحاطة بذلك سنتتبع في هذا البحث تطور مفهوم الأمن، والمفاهيم الاخرى ذات العلاقة به.

أولا. مفهوم الامن لغة واصطلاحا

الأمن لغة: يرد في معجم لسان العرب ان كلمة)، وان جذر كلمتي (الأمان والامَانة) وهما بمعنى متقارب، وقد أمنت فأنا آمن، وامنت غيري من الامن والأمان، وضده الخوف الذي يعني فقدان الاطمئنان او الفزع، والأمانة ضد الخيانة [1]، وان الأمن يعكس حالة ذهنية ونفسية للفرد والجماعة على السواء، وهو بذلك يشكل مطلبا ضروريا وملحا لكليهما، وكذلك يعد حاجة انسانية دائمة لا يمكن لأي ظرف من الظروف ان يغيرها [2]، وأمّا في معاجم اللغة الانكليزية فقد ذكرت ان كلمة (الامن) (Security) تعني (الأمَان) (Safety) [3]، ويشير قاموس (Webster) ان الأمن يعني (التخلص من الخوف والقلق والعمل على توفير الطمأنينة والسلام) [4].

الأمن اصطلاحا: يتكامل مفهوم الامن بالنظر اليه من زوايا مختلفة حتى يمكن توفير هذه القيمة العليا التي تعد ضرورة من ضرورات حياة الانسان، وليس مجرد حق من حقوقه يفرض على جهة ما واجبات توفيره [5]. ان المعنى الاصطلاحي للأمن ((هو ذلك الشي الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها)) [6]، فهو بذلك يعد شرطا اساسيا لنجاح اي وجه من أوجه النشاط البشري، سواء كان على المستوى الصناعي أو الزراعي أو الاقتصادي.

وفي واقع النظام الدولي فان الامن في اي بلد لا يمثل مصدر قلق للمواطنين فحسب، بل ويثير قلقا مماثلا لدى المنظمات الدولية مثل، منظمة الامم المتحدة، إذ لا يمكن التقدم في اي مجال من مجالات اعادة الاعمار والانماء الشامل وتطبيع الحياة العامة وتحقيق النجاح في اي عملية سياسية من غير ان يتم ترسيخ دعائم الامن والسكينة وتوفير ضمانات تحقيقه، من خلال اليات واجهزة فعالة ومؤثرة [7].

ثانيا: مفهوم الامن: الإشكالية والتعقيد

ان مفهوم الأمن هو الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف، فشعور الانسان بالأمن التام لا يحصل فقط عند شعوره بتحرره من المخاطر الحسية، بل يجب تحرره ايضا من مشاعر الخوف والقلق والتوتر التي تنشأ لديه لأسباب اخرى، ومن تلك الأسباب تدني ظروفه الاجتماعية والمعيشية وتقييد فعالياته وطموحه [8].

ويعني الامن "القدرة على رد التهديد، وهذا يتطلب توفر جملة من الامور من الصعب توفرها أو توفر معلومات بشأنها، وتقع في المرتبة الأولى منها المعرفة التامة بذلك التهديد ونوعه ومصدره، ودرجة خطورته وما يهدد من قيم أو مصالح" [9]، بذلك يعد مفهوم الأمن مفهوماً نسبياً لا يمكن تحقيقه بالمطلق.

ويرى مكنمارا [*] ان الأمن لا يتم بجهد فردي ولكنه يقوى بالتعاون مع الدول الاخرى [10]، ونتيجة اتساع مفهوم الامن وتداخل عدة متغيرات في توصيفه وتحديد معانيه بسبب تشابك عدة ظروف داخلية واخرى خارجية، جعلت الكثير من المفكرين والباحثين العرب والأجانب يعطيه تعريفا خاصا به، فبالنسبة للباحثين والمفكرين العرب،

يرى الاستاذ الدكتور مازن اسماعيل الرمضاني بان هناك صعوبة في تحديد تعريف شامل للأمن تتفق جميع الآراء والافكار على مضمونه، أمّا (هنري كيسنجر) (*) وزير الخارجية الامريكي الاسبق فيعرف الأمن بانه "اي تعريف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء" (11).

المطلب الثاني: تطور مفهوم الامن الوطني

كانت الاحداث التي رافقت ميلاد الدولة القومية بمثابة المخاض الذي دفع كل دولة الى القيام بالبحث عن الأمن الخاص بها، لحماية ارضها وشعبها ومواردها الاقتصادية وحدودها الجغرافية، مما ادى الى ظهور الأمن القومي الخاص بكل دولة، وسعت الدول ولا سيما الدول الكبرى الى بسط النفوذ والهيمنة وفي بعض الأحيان الاعتداء او محاولة الاستيلاء على غيرها من الدول، لتعزيز أمنها القومي مما ولد شعورا بعدم الأمن لدى الدول الاخرى (12)، ومن المفيد هنا ان نزيل التداخل بين (الأمن القومي والأمن الوطني) اللتين تستخدمان في الادبيات العربية، من وقت لآخر وبنفس المعنى، فعندما تكون (الأمة) موحدة في دولة واحدة فان (الأمن الوطني) يتطابق مع (الأمن القومي)، وليس من اشكال في استخدام هذين التعبيرين ليؤديا نفس المعنى، لان موضوعهما واحد، فالأمة لها نفس الوطن (13).

وقد تطور مفهوم الأمن القومي تبعا لتطور الوعي الانساني اذ ظهرت بوادره في القرن السابع عشر مع اكتمال معالم صورة "الدولة" في النظام الدولي وتقنين مفهوم السيادة ووحدة الاراضي الاقليمية بمقتضى معاهدة (ويستفاليا) عام 1648م(Treaty of Westphalia) (**)، وقد سعى المشاركون في هذه المعاهدة الى إنشاء بيئة دولية تقوم على علاقات بين دول قومية تسعى بكل السبل لتحقيق مصالحها القومية بالاستناد الى المبادئ ادناه والتي كان لها لاحقا الاثر البالغ في تطور القانون الدولي (14):

1. مبدأ سيادة الدول: ويعني سلطة الدولة في اصدار قراراتها داخل حدودها الإقليمية وحرية كل الدول في تحقيق مصالحها.
2. مبدأ المساواة بين الدول: بغض النظر عن نظامها الداخلي، ملكية أو جمهورية، وايضا مذاهبها الدينية كاثوليكية أو بروتستانتية، وتُعد بداية الطريق لعلمانية العلاقات الدولية.
3. مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

سعى المجتمع الدولي الى تبني نظام قائم على مبادئ الأمن الجماعي يحتكم الى ما سمي حينها بعصبة الأمم التي حاولت تنظيمه بإطار مؤسسي لاحتواء اعمال العدوان التي تمارسها دول العالم، لكنها اخفقت في ذلك وفشلت مساعي تعزيز السلم والاستقرار الدوليين، مما أدى الى اندلاع الحرب العالمية الثانية (15).

وتعددت محاولات تعريف الأمن الوطني بتعدد الباحثين والكتاب والمفكرين الذين قاموا بدراسته منذ بروزه على الساحة السياسية عام 1943م وحتى الان، اذ اخذ هذا المفهوم في التطور والتبلور، ونجد ان جذور هذا المفهوم تمتد الى هانز مورجنثاو (Hans Morgenthau) وظهر المفهوم واضحا في كتابات والتر ليمان Walter (Lippmann) عندما تحدث عن "دولة ذات امن" وعرف الامن الوطني بانه: "عدم التضحية بقيم الدولة الجوهرية" (16).

لقد دخل موضوع الأمن الوطني حقبة زمنية جديدة اطلق عليها في العلاقات الدولية (الحرب الباردة)، اذ ظهرت الثنائية القطبية والتنافس المحموم بين القطبين الرئيسيين، الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي، في مجالات الأمن والتسابق في التسلح والتي اتخذت وجوهاً عدة، تمثلت بغزو الفضاء وصناعة الصواريخ العابرة للقارات والصواريخ النووية وتصنيع كل ما يثير مخاوف الطرف الاخر ويهدد أمنه، مما اسس لبداية جديدة في مجال الأمن وهي بروز الأمن العالمي الجماعي الذي كان يقع ضمن دائرة الخطر في ظل الصراع المحموم بين قطبي العالم [17].

مع ظهور العولمة اصبح هناك ما يسمى "عولمة الأمن" لكون مختلف القرارات التي يتم أتخاذها، أو طبيعة الاحداث التي تقع تؤثر تأثيرا مباشرا في اي مكان من العالم ومن ثم تؤثر في الأمن الوطني لكافة دول العالم مما جعل الأمن العالمي مطلباً مهماً من مطالب البشرية، لان الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، بل هناك مجموعة وحدات فوق الدول تمتلك احيانا قوة تفوق قوة الدولة، (كهيئة الامم المتحدة، والشركات متعددة الجنسية والمنظمات غير حكومية)، وهناك وحدات دون الدولة، فضلاً عن المنظمات التي تقع خارج سيطرة الدولة والتي اصبحت كلها من تحديات الأمن القومي المعاصر [18].

المبحث الثاني: الامن الوطني والامن القومي ومستويات الامن وابعاده

يعد الأمن من المفاهيم الأساسية التي ترتبط بشكل وثيق ببقاء الدول واستقرارها، ويشمل مجموعة من العوامل التي تضمن حماية مصالح الدولة وسلامة أفرادها. في هذا السياق، تبرز مفهومان رئيسيان هما الأمن الوطني والأمن القومي، اللذان يشكلان الأساس لفهم كيفية تأمين الدولة داخليًا وخارجيًا. ومع مرور الوقت وتطور مفاهيم العلاقات الدولية، أصبح من الضروري التوسع في تعريفات الأمن لتشمل مجموعة متنوعة من الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تحقيق الاستقرار والأمن الشامل.

المطلب الأول: الامن الوطني والامن القومي ومستويات الامن

يُعد كل من الأمن الوطني والأمن القومي من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تعزيز استقرارها وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية. بينما يشير الأمن الوطني إلى حماية الدولة داخليًا من التهديدات التي قد تهدد تماسكها، يُركّز الأمن القومي على الجوانب الأكثر شمولًا، بما في ذلك حماية المصالح القومية للدولة من التهديدات الخارجية. يتناول هذا المطلب مفهومي الأمن الوطني والأمن القومي، مع التركيز على مستويات الأمن المختلفة، بداية من الأمن الداخلي، الذي يعنى بالتهديدات المحلية وصولًا إلى الأمن الإقليمي والدولي، حيث تتعدد العلاقات بين الدول وتزداد تعقيدًا في ظل التحديات الأمنية العالمية المعاصرة.

أولا. الامن الوطني والامن القومي

وظفت بعض الدراسات التي تناولت الأمن القومي العربي مصطلحاتها ومفاهيمها من الدراسات الأجنبية التي تخص الأمن القومي، وبالخصوص اللغتين الانكليزية والفرنسية، وقد اخذت هذه الدراسات العربية مصطلح الأمن القومي في مقابل المصطلح الانكليزي (National Security)، وتنطبق المصطلحات والدراسات الانكليزية

والفرنسية هذه على مجتمعات شكلت ما يسمى (الدولة – الأمة)، اي ان الدول تضم ضمن حدودها الأمة كلها كما هو الحال في (فرنسا وألمانيا) وغيرها كثير، وهذا الواقع يخالف الواقع العربي لكون الوطن العربي مقسم الى كيانات سياسية هي الدول العربية، والأمة التي تسكن الوطن العربي أمة واحدة معروفة الخصائص والمقومات واللغة والتاريخ والحضارة، ولكنها موزعة على تلك الكيانات السياسية، الامر الذي يضع في عرف بعضهم الأمن القطري أو الوطني في مواجهة الأمن القومي[19].

ويرى روبرت مكنمارا في تعريفه للأمن القومي بانه: (عملية مرادفة للتنمية الشاملة) حيث يقول: ((ان أمن الولايات المتحدة الأمريكية لا يعتمد على القوة العسكرية وحدها، ولكنه يعتمد بنفس الدرجة على نماذج ثابتة علنية اقتصادية وسياسية في الداخل وفي الدول النامية، وفي جميع انحاء العالم، وفي الوقت نفسه فان الفقر والظلم الاجتماعيين قد يؤديان في نهاية المطاف إلى تقويض أمننا القومي)) [20].

ويعرف الأمن القومي كذلك: ((بانه سيادة الأمة على اراضيها وثرواتها وتوفير حالة من الاطمئنان لأفراد المجتمع ضد اي تهديد خارجي)). [21]

ثانيا. مستويات الامن

هناك أتفاق شبه تام ضمن الادبيات المتخصصة في مجالات الأمن، بان الأمن ليس أحادي المستوى، بل يأخذ اتجاهين رئيسين: أحدهما يعرف بالاتجاه الداخلي، والثاني يعرف بالخارجي، كما ان البلدان ترتبط مع بعضها البعض ضمن أُطر من العلاقات والتفاعلات الدولية والاقليمية والمحلية، وهذه العلاقات بمجملها تشكل مستويات منظومة الأمن، ويمكن تصنيف مستويات الأمن كالآتي:

1. الأمن الداخلي: Internal Security

ويعني الأمن الداخلي بالحالة التي يوجد عليها الفرد(المواطن) من استقرار وطمأنينة وعدم وجود اي تهديد لوجوده ويطلق عليه أيضا (الأمن الفردي)، وقد تم تعريفه في الموسوعة السياسية " هو الاحتواء والسيطرة على عناصر عدم الاستقرار الداخلي وعناصر المساس بأمن الدولة الخارجي؛ الخيانة، التجسس، الاتصال غير المشروع بالعدو، والنيل من هيبة الدولة [22].

ويكون الأمن الداخلي على مظهرين، أحدهما مادي ويمثل مجالات الأمن الاساسية لدى الفرد، المواطن، من دخل ثابت، ومأوى دائم وآمن، والمظهر الثاني معنوي نفسي، يحقق الحاجات النفسية للإنسان من الاعتراف بوجوده وفائدته للمجتمع الذي يعيش فيه [23].

2. الأمن الوطني: National Security

يتمثل الأمن الوطني في جملة المبادئ والقيم والاهداف والسياسات المتعلقة بتأمين وجود الدولة وسلامة أركانها ومقومات استقرارها وتلبية كافة احتياجاتها، والعمل على ضمان القيم والمصالح الحيوية وحمايتها من جميع الاخطار القائمة والمحتملة سواء كانت من الداخل أو من الخارج، وعليه فان الأمن الوطني هو أمن الوطن والمواطن واستخدام المقدرات المتاحة لمواجهة التهديدات القادمة من خارج الحدود والتهديدات الداخلية [24]، وبذلك فان الأمن الوطني يتكون من عدة جزيئات، فالأمن الداخلي لهذا المستوى يسمى الأمن المحلي (Local Security)، ويعد

جزءاً من البعد السياسي للأمن وامن النظام (Regime Security)، ويعد جزءاً من الأمن المحلي، وهو أمن خاص بالنظام الحاكم، الذي يشمل إجراءات المحافظة على الشرعية الدستورية للحكومة والحفاظ على الوضع القائم، وبقاء النخبة الحاكمة في السلطة [25]، وكلما كانت هيمنة الدولة على سلطة تقرير خياراتها الداخلية والخارجية اكبر، كلما كانت قدرتها على تحقيق الامن للشعب اكبر [26].

3. الأمن الإقليمي: Regional Security

كان أول ظهر لمصطلح "الأمن الإقليمي"، في المدة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول، تنتمي الى إقليم جغرافي واحد، وهي بذلك تعمل على التنسيق الكامل لكافة قدراتها وقواها من اجل تحقيق الاستقرار والأمن في محيطها الإقليمي، بما يردع التدخلات الاجنبية من خارج الإقليم والدول المجاورة المهددة له ، وفي السياق ذاته، يعد الأمن الإقليمي أكثر اتساعا من الأمن الوطني (National Security) ولكنه اقل اتساعا من مفهوم الأمن الدولي (International Security)، ويتحقق الأمن الإقليمي من التقاء مجموعة من الدول المتجاورة والمتفاعلة والتي يجمعها عدد من الروابط سواء كانت؛ لغوية، ثقافية، اجتماعية، او تاريخية، والتي يزايد ارتباطها بالهوية المشتركة أحيانا، فتتضافر جهودها بوجه الدول غير الأعضاء في نظامها[27].

4. الأمن الدولي: International Security

يقصد بالأمن الدولي؛ السلام والاستقرار وغياب ما يهدد المجتمع الدولي، وهو بذلك يتخطى الحدود الوطنية والإقليمية، ولا يتقيد بكل المتغيرات التي يفرضها الأمن الإقليمي، وبذلك يعني أمن جميع الدول بغض النظر عن الروابط التي تجمع بينها أو الحواجز التي تفصل بينها [28].

5. الأمن العالمي: Global Security

يُعد مصطلح الأمن العالمي من المصطلحات المستحدثة في الدراسات العالمية بشكل عام والدراسات السياسية الاستراتيجية بشكل خاص، حيث لم يكن هذا المصطلح ودلالاته العلمية معروفا سابقا [29]، ويُعد هذا المفهوم من اكثر المفاهيم قربا من مفهوم (الأمن الدولي) واختلاطا به، وبصورة عامة يشير هذا المفهوم الى حالة الأمن المرتبطة بكل وحدات النظام الدولي، لكن الفرق بينه وبين الأمن الدولي، انه لا يقتصر مثله على الوحدات السياسية الاجتماعية الا وهي الدول، بل يمتد الى ما هو أوسع منها ليضم الى جانبها كل الوحدات الجديدة التي بدأت بالظهور في النظام الدولي منذ بدايات القرن العشرين، مثل؛ المنظمات الإقليمية والدولية، العامة والمتخصصة، والمجتمعية والحكومية، ثم اضيفت إليها الشركات والمصالح الاقتصادية العابرة للحدود والقوميات، فالأمن العالمي يشير ضمنا الى ما يترتب على العولمة من نتائج وتداعيات "بوصفها تتسم بالحداثة والجاذبية في عدد كبير من دول العالم والتأثير العالمي للتكنولوجيا والاتصالات والتجارة والتدفقات النقدية ودمجت بين الجبرية الموضوعية والعزيمة الذاتية" [30].

من خلال تناولنا لمفهوم الأمن الوطني والأمن القومي، يظهر أن هناك تباينًا في تفسير هذه المفاهيم بين الدول الغربية والدول العربية. في حين يربط البعض مفهوم الأمن القومي بالمصطلح الغربي (الدولة– الأمة)، فإن الدول العربية تضع تعريفًا مختلفًا يعتمد على التنوع والتعددية السياسية والحدود الجغرافية التي تفصل بينها. ومع ذلك،

فإن المفاهيم المشتركة حول الأمن الوطني تركز على الحفاظ على سيادة الدولة وضمان استقرارها الداخلي والخارجي. كما تبين لنا أن مستويات الأمن تتعدى الأبعاد العسكرية لتشمل جوانب أخرى مثل الأمن الاقتصادي والاجتماعي، ما يعكس التحولات التي طرأت على مفهوم الأمن في ظل التحديات العالمية المعاصرة. إن إدراك العلاقات المتشابكة بين هذه المستويات من الأمن يساعد الدول على بناء استراتيجيات شاملة لمواجهة التهديدات المختلفة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

المطلب الثاني: ابعاد الامن الوطني الحديثة

سعت الدول وعلى مر العصور الى المحافظة على الأمن الخارجي للوطن، والأمن الداخلي للمواطن، لذلك عدت كلمة الأمن في الماضي مفهوماً عسكرياً بحتاً، ولكن بمرور الزمن تغيرت هذه المفاهيم وظهرت مصطلحات جديدة كالأمن (السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الصحي، الغذائي، أمن الطاقة، الأمن السيبراني، وأمن المياه) [31]، لذلك تسعى الدول الى تحقيق امن عام وشامل، يجسد شعورها بتحررها من احتمالية تعرض كيانها ووحدتها السياسية والثقافية ورفاهية مواطنيها لمختلف التهديدات الخارجية.

أولا. ركائز الامن الوطني

نظراً لأهمية الأمن الوطني في الحفاظ على كيان الدولة من الداخل، ودرء التهديدات الخارجية، أخذ المفهوم يتسع، ويأخذ أبعاد عديدة ومتنوعة، اذ لم يعد منحصراً في مفهوم الأمن فقط، بل أصبح له عدة أبعاد سياسية، يطلق عليها عناصر قوة الدولة الشاملة، كما ان هذا المفهوم يرتكز على مجموعة من المبادئ والأسس والأبعاد ويتم صياغة الأمن على ضوء الركائز الأساسية الآتية [32]:

1. إدراك التهديدات الخارجية والداخلية.
2. رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمّن لها.
3. تطوير القابلية العسكرية ببناء القوات المسلحة وقوات الشرطة لمواجهة التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية.
4. رسم الخطط وإعداد السيناريوهات واتخاذ كافة الاجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها.

وبالتالي يتم تقسيم الأمن الى عدة اشكال منها [33]:

الأمن من وجهة نظر موضوعية:

1. الأمن العام (الشامل): ويشمل كافة فروع ومناحي الحياة مثل الأمن الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والثقافي، والإعلامي، والعسكري، والسيبراني.
2. الأمن الخاص وهو الأمن الذي يعني بعلوم الأمن، ويشمل أمن الأفراد وأمن المعلومات، وأمن المنشآت، وأمن المؤتمرات.

أمّا من الناحية الجغرافية فان الأمن يقسم الى الأقسام التالية [34]:

1. الأمن الوطني: وهو الأمن المعني بالدرجة الأولى بأمن الدولة.
2. الأمن الإقليمي: هو الأمن المشترك لمجموعة من الدول.

3. الأمن الدولي: وهو أمن العالم كله، والذي أصبح يعرف اليوم بالأمن الانساني المشترك الذي يتحدث باسم الانسانية جمعاء.

ثانيا. ابعاد الامن الوطني حسب برنامج الأمم المتحدة الانمائي

بعد صدور تقرير التّنمية البشريّة لعام 1994م، عن برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ (UNDP)، اتّخذ مفهوم الأمن مكانةً بارزةً في كلّ أنحاء العالم، والّذي وسع مفهوم الأمن، من حماية الدّولة وحدودها بالوسائل العسكريّة، إلى حماية الأفراد من التّهديدات الّتي تمتدّ على نطاقٍ واسعٍ، وتستهدف أرواحهم وأمنهم، من خلال وسائل وسياساتٍ أوسع، تتّخذها الدّول، ولما كان عالم اليوم يعج بمصادر التّهديد، وعوامل عدم الاستقرار؛ ممّا يجعل لمفهوم الأمن الإنسانيّ أهمّيّةً خاصّةً في التّعامل مع تلك المصادر والعوامل؛ فقد قسّم التّقرير المنظومة الأمنيّة، إلى سبعة أبعادٍ شاملةٍ، للتّهديدات الأمنيّة كافّةً، منطلقًا في ذلك من متغيّري (التّحرّر من الخوف)، و(التّحرّر من الحاجة)، موضّحًا أنّ كلّ واحدٍ منها يدلّ عن منطقٍ معيّنٍ، ونوعٍ محدّدٍ من التّفاعل بين الوحدات، الّتي تستخدم كأدوات تحليلٍ رئيسةٍ؛ لذا، يتّصل البعد السّياسيّ بعلاقات السّلطة، والبعد الاقتصاديّ بالعلاقات الاقتصاديّة، والبعد البيئيّ بالعلاقة بين الإنسان والبيئة، في حين يرتبط البعد الاجتماعيّ بالعلاقة بين المجموعات الاجتماعيّة، وفي الآتي، نوضّح الأبعاد السّبعة، الّتي تضمّنها تقرير الأمم المتّحدة [35]:

1. **الأمن الاقتصاديّ:** يهدف إلى إيجاد دخلٍ مضمونٍ للأفراد، من أعمالٍ منتجةٍ ومجزيةٍ، أو من شبكة الأمان الّتي يموّلها القطاع العامّ؛ وقد تكون مشكلة الأمن الاقتصاديّ، أكثر خطورةً في البلدان النّامية، ما يثير المخاوف إزاء خلق التّوتّرات السّياسيّة، وانتشار التّطرّف، والجريمة.
2. **الأمن الغذائيّ:** يهدف إلى توفير الموادّ الغذائيّة الأساسيّة لجميع النّاس، وتكمن المشكلة في سوء توزيع الموادّ الغذائيّة، وضعف القدرة الشّرائيّة، ومفاتيح الحلول لمشكلة نقص الغذاء والجوع، هو معالجة المشاكل المتعلّقة بالحصول على العمل، والإيرادات المضمونة.
3. **الأمن الصّحّيّ:** يهدف إلى ضمان الحدّ الأدنى من الحماية من الامراض، وأنماط الحياة غير الصّحّيّة، وهي عادةً ما تكون أكبر بالنّسبة إلى الفقراء، لا سيّما الأطفال؛ بسبب سوء التّغذية، وعدم الحصول على الخدمات الصّحّيّة والمياه النّظيفة.
4. **الأمن البيئيّ:** يهدف إلى حماية النّاس من ويلاتٍ قصيرة الأجل، وطويلة الأجل، من الطّبيعة، سواءٌ أكانت من صنع الإنسان، أم بسبب التّغيّرات المناخيّة وهي أهمّ المخاطر الّتي يهدف الأمن البيئيّ إلى الحدّ منها.
5. **الأمن الشّخصيّ:** يهدف إلى حماية النّاس من العنف الجسديّ؛ والعنف بحسب منظّمة الصّحّة العالميّة، هو الاستعمال المتعمّد للقوّة الفيزيائيّة (المادّيّة)، سواءٌ بالتّهديد أم الاستعمال المادّيّ الحقيقيّ ضدّ الذّات، أو ضدّ شخصٍ آخر، أو ضدّ مجموعةٍ ما، أو مجتمعٍ ما، ويفقد أكثر من مليون شخصٍ حياتهم كلّ عامٍ بسبب العنف.
6. **أمن المجتمع:** يهدف إلى حماية النّاس من فقدان العلاقات والقيم التقليديّة، من العنف والطّائفيّة والعرقيّة او اضطهاد النساء والاطفال، والّتى غالبًا ما تهدد الأقليّات العرقيّة.

7. **الأمن السّياسيّ:** يهدف إلى إيجاد نظامٍ سياسيٍّ قائمٍ على بناءٍ ديمقراطيٍّ، يلغي (التّعسّف، والقهر، والخوف، والقمع، والتّسلّط)، بما يضمن الاحترام الكلّيّ لحاجة المواطنين إلى تمكينهم من التمتع بجميع حقوقهم الإنسانيّة الأساسيّة، ينظر شكل رقم (1).

شكل رقم (1)

الأبعاد الأمنيّة السّبعة حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتّحدة

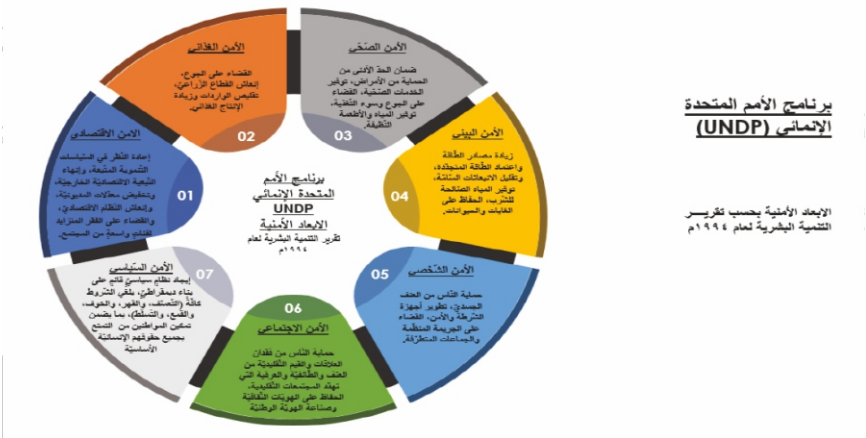

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

الابعاد الأمنية بحسب تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤م

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 1994م:

UNDP (United Nations Development Programme). 1994.Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security, Oxford University Press, New York, 1994, pp 24-33

المبحث الثالث: مفهوم الامن في نظريات العلاقات الدولية والامن السيبراني

يشكل مفهوم الأمن في العلاقات الدولية حجر الزاوية لفهم التفاعلات بين الدول، إذ يعد العنصر الأساسي في تشكيل السياسات الخارجية وصياغة استراتيجيات الدفاع على جميع المستويات، من الوطني إلى الدولي. وقد تعددت النظريات التي تناولت هذا الموضوع عبر الزمن، ما بين مدارس واقعية وليبرالية، حيث تفاوتت آراء الباحثين والمفكرين في كيفية تحقيق الأمن المثالي وكيفية التعاطي مع التهديدات التي تواجه الدول. في الوقت نفسه، دخلت التكنولوجيا الحديثة في مجال الأمن بشكل كبير، مما أضاف بعدًا جديدًا يتعلق بالأمن السيبراني، الذي أصبح يشكل تحديًا جديدًا للدول في مواجهة المخاطر التي تفرضها الفضاءات الإلكترونية العالمية. يهدف هذا المبحث

إلى تناول مختلف المفاهيم النظرية للأمن في العلاقات الدولية مع التركيز على دور الأمن السيبراني في تعزيز أو تهديد الأمن الوطني للدول في العصر الحديث

المطلب الأول: مفهوم الامن في نظريات العلاقات الدولية

اختلفت أفكار الناس عن الأمن وتباينت من مجتمع الى آخر، فهي وان تشابهت في مضمونها الا انها اختلفت في طرق تحقيقها، بسبب التباين الحاصل في طبيعة الدول وتركيبها وتنوع مصادر الطبيعة، فهناك دول صناعية واخرى زراعية واخرى تجارية، لذلك سعت كل دولة ومن خلال امكاناتها الى تحقيق فكرة الأمن المثالي؛ الأمن المطلق (Absolute Security)، لذلك ساد المجتمع الدولي نظريتان، متعارضتان الى حد ما، لفكرة تحقيق الأمن المطلق وكان مقياس تبني الدول لأحدى تلك النظريتين، يرجع الى المكانة الدولية للدولة [36]، وسيتم التطرق الى هذه النظريات، والتحديثات الفكرية التي طرأت على منطلقاتها، والتي بحثت في الأمن والأمن الوطني:

1. الأمن في النظرية الواقعية: Security in Realism Theory

لقد بلور هانس مورجنثاو (Hans Morgenthau) أفكاره حول الواقعية في كتابه المعروف السياسة بين الأمم، الذي بين فيه المفهوم الأساس للسياسة الدولية بقوله (السياسة الدولية شانها في ذلك شان اي سياسة أخرى هي صراع على القوة)، اذ ينتقد فيه بشدة الوسائل القانونية في حل المشاكل الخاصة في حقل السياسة الدولية، ويدعو الى التخلي عن استخدام القانون الدولي، ويؤكد على دعوته في استخدام القوة التي يعدها ملازمة للطبيعة البشرية ومن ثم فهي القانون الذي يحكم طبيعة العلاقات الدولية حيث يفسر الواقعية السياسية بقوله (ان الحياة السياسية مشابهة للحياة الاجتماعية، تحكمها السنن الموضوعية التي تنبع من الطبيعة البشرية، وان السياسة الدولية كأية سياسة اخرى هي صراع من اجل السلطة، وهذا التطلع الى السلطة هو السمة المميزة للسياسة الدولية كأية سياسة أخرى، فان عبارات السلطة هي التي تفصح حتما عن السياسة الدولية) [37].

وتعد مدة الحرب الباردة بداية لسيطرة افكار المدرسة الواقعية على حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية على وجه التحديد، ويمكن عد النظرية الواقعية أو ما تسمى (بالمدرسة الواقعية) بمثابة ردة فعل اساسية على (المدرسة المثالية) [*] التي بان القصور في مبادئها، وعدم كفاية طروحاتها لتقديم تنبؤات عقلانية لسير الاحداث في العلاقات الدولية، الأمر الذي أدى الى نشوب الحرب العالمية الثانية، وذلك متأتي من اغفال المدرسة المثالية لدور القوة، وعدم التعويل عليه في تفسير تصرفات الدول عقب الحرب العالمية الأولى، فقد جاءت المدرسة الواقعية لتدرس وتحلل ما هو قائم، أي، ليس ما ينبغي، في العلاقات الدولية، وتحديدا سياسة القوة والمصلحة والحرب والنزاعات، وذلك من خلال تأكيدها على ان الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل ومن ثم فإنها هي التي تتحمل مسؤولية أمنها وحماية سيادتها [38].

أ. **مبدأ توازن القوى في ادبيات المدرسة الواقعية:** يعتمد منظرو المدرسة الواقعية مبدأ توازن القوى، ويوضح مورجنثاو في كتابه (السياسة بين الأمم) الإطار الأبرز لهذا المفهوم، بان توازن القوى ظاهرة طبيعية في حياة

الدول، فالسياسة الدولية ليست سوى صراع من اجل القوة، وتوازن القوى هو نتيجة حتمية لهذا الصراع الذي تسعى من خلاله عدة دول، كل على حدة، في إطار النظام الدولي او الإقليمي للحفاظ على الوضع القائم او الإحاطة به، والذي يؤدي بحكم الضرورة الى صورة تسمى توازن القوى، والى سياسات تهدف الى الحفاظ عليه[39]، ويشترط مورجنثاو لتحقيق التوازن الحفاظ على الاستقرار والحفاظ على عناصر النظام، أي جميع الدول والتي يجب ان يكون لها الحق في الوجود، ولذلك يرى ان هدف توازن القوى هو منع أية دولة من تحقيق تفوق على الدول الأخرى، وحفظ الاستقرار دون تحطيم الدول الأخرى، لان الاستقرار يمكن ان يتحقق عن طريق السماح لدولة ما بتحطيم الدول الأخرى، والتغلب عليها والحلول محلها، فهدف التوازن اذا هو الاستقرار مضافا اليه المحافظة على كينونة الدول الأخرى المكونة للنظام، وكذلك يتفق منظرو المدرسة الواقعية على ان ميزان القوى بين الدول حالة غير مستقرة، وانه عرضة للاختلال أو الانهيار نتيجة الحرب أو التغيير السلمي، وتقوم اثر ذلك موازين قوى جديدة [40].

ب. **المعضلة الأمنية:** ان دول العالم تعيش في مجتمع فوضوي بسبب غياب سلطة عليا تضبط وتنظم العلاقات وتعالج المشاكل بين الدول، وعليه فان كل دولة في هذا العالم معنية بالحفاظ على ذاتها وصون كينونتها، ومن هنا ينشأ ما يطلق عليه بالمعضلة الأمنية، حيث ظهر هذا المصطلح لأول مرة في كتاب جون هيرز[*]، تحت عنوان (الواقعية السياسية والمثالية السياسية) الذي صدر عام1951م [41]، وهي نتيجة تبني دولة ما لسياسات واتخاذ إجراءات لزيادة امنها، بزيادة مصادر وأدوات القوة لديها، مما يؤدي بالنتيجة الى تولد انطباع لدى الدول الأخرى بانخفاض مستوى امنها، مما سيدفعها هي الاخرى الى مراكمة مصادر وأدوات القوة، وهذا بالتالي سيدفع الدولة الأولى الى الشعور بعدم الامن، ومن هنا ستتجه الى تحقيق زيادة اكبر في مصادر وأدوات القوة، وبالنتيجة تدخل الدول في دوامة لامتناهية من سباق التسلح، ويوضح جون ميرشمير بانه من الاستحالة، على دولة ما ان تميز بين القدرات العسكرية، لدولة منافسة لها، ان كانت دفاعية او هجومية، ولهذا منطقيا يسود الافتراض بان هذه القدرات هجومية [42].

ج. **أسس المدرسة الواقعية:** ترتكز النظرية الواقعية، تمت تسميتها لاحقا بالواقعية الكلاسيكية للتمييز بينها وبين الواقعية الجديدة التي ظهرت بعدها، على مسلمات تتمثل فيما يلي [43]:

(1) لا يمكن تحديد السياسة بالأخلاق، وهذا ما أكد عليه (نيكولا ميكافيللي) بقوله ان الاخلاق هي ناتج من نتاجات القوة، وهذا ما أكده (توماس هوبز) أيضا.

(2) تعتمد النظرية الواقعية على مفاهيم اساسية تتمثل بالقوة والمصلحة الوطنية، وتدرس مدى تأثيرهما في تحديد السياسة الخارجية، وتركز على مفهوم ميزان القوى وعدته الاساس لإقامة السلام والاستقرار الدوليين.

(3) تؤكد النظرية الواقعية أن النظرية السياسية تنتج عن الممارسة السياسية، وكذلك عن دراسة التاريخ دراسة مستفيضة وتحليل وفهم التجارب التاريخية.

(4) سياسة القوة قابلة للتطبيق في كل زمان ومكان، منذ (ثيوسيديس) مؤرخ الحروب البولينيزية و(ميكافيللي) و(هوبز) والى (هانس مورغنثاو) والزمن الحاضر.

(5) تعد الجماعة هي اساس الواقع الاجتماعي، على اساس ان الافراد يواجهون بعضهم بعضا، ليس كأشخاص، بل كأعضاء يرتبطون بجماعات منظمة قد تأخذ شكل قبيلة، أو عشيرة، أو دولة مدنية، أو إمبراطورية، أو دولة قومية في ظل عدة متغيرات كندرة الموارد أو زيادة الضغط السكاني، لذلك فان مرتكز الحياة السياسية هو الجماعات المتنازعة، ولا يمكن تغيير طبيعة النزاعات الرئيسية، حتى لو تغيرت أشكال هذه الجماعات، ومن ثم ليس هناك وجود لانسجام المصالح.

2. الأمن في النظرية الليبرالية الجديدة: Security in Neo-Liberalism Theory

تعرضت المدرسة الليبرالية الكلاسيكية الى اخفاق كبير نتيجة الحرب العالمية الثانية وما سبقها من تحديات وتداعيات خطيرة ما بين الحربين، اذ كان لاندلاع الحرب وتراجع ترتيبات الأمن الجماعي، ومثاليات الاخلاق والقانون أمام اعتبارات القوة والمصلحة، الدور الاساس في إعادة الاعتبار للمدرسة الفكرية الواقعية التي هيمنت على افق التنظير في التفاعلات الدولية، لكن حدثت خلال هذه المرحلة تطورات هامة على المستوى الدولي دفعت بالأفكار الليبرالية الى الواجهة من جديد، منها زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل والاسواق المفتوحة بين الدول، اذ وضعت التغيرات هذه الطروحات الليبرالية في المقدمة في حقلي التنظير والتفسير على حد سواء.

وظهرت الليبرالية الجديدة (Neo-Liberalism) كاتجاه ضمن المدرسة الليبيرالية تم تطويره في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين من قبل روبرت كوهين (*) وجوزيف ناي (**) في إطار النظرية المؤسساتية الدولية التي تؤكد على الدور المركزي للمؤسسات الدولية في إطار الرأسمالية وقيم الديمقراطية، كما تؤكد الليبرالية المؤسساتية على أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وتحقيق التعاون والاستقرار لأن بوسعها: توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة مراكز للتنسيق، وتعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل[44].

تبنى انصار المدرسة الليبرالية الجديدة فكرة "التكامل والاندماج الدولي" التي تدعو الى اعطاء المؤسسات الدولية اهتماما واسعا وتمكينها من القيام بالعديد من المهام والوظائف التي ليس بمقدور الدولة القيام بها بمفردها، لقد منحت أدبيات التكامل والاندماج دفعًا قويًا لتطوير الصورة التعددية لليبرالية السياسية العالمية؛ وذلك بعدم اتخاذها الدولة كوحدة تحليل بل بتركيزها على جماعات المصالح والفاعلين عبر الوطنين، في إطار تفاعلات اجتماعية اقتصادية (Socio-Economy) شاملة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الأفكار التي نادى بها ديفيد متراني (David Mitrany) (*)، في منتصف القرن العشرين ودعوته للعمل على تعاون فوق وطني لمواجهة كل انواع التحديات المشتركة ووضع طروحات فكرية لتنمية هذا التعاون ليكون شاملا لكل القطاعات الفكرية، ويؤدي التعاون بدوره الى تعزيز الثقة وتوثيق المصالح المشتركة وجعلها أكثر استقرارا، ويقدم الليبراليون ((منظمتي الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي نموذجين عن الليبرالية المؤسساتية)) [45]، وقبلهما منظمة الأمم المتحدة (United Nations)، وصندوق النقد الدولي (International Monetary Fund)، والبنك الدولي (World Bank).

وقد أكد انصار الليبرالية الجديدة كذلك على مبدأ مهم وعدوه جزءا اساسيا من كيان هذه النظرية هو الاعتماد المتبادل (Interdependence) والذي يعد ظاهرة انسانية قديمة قدم الانسان ذاته كون المجتمعات الانسانية لم

تكن معزولة بعضها عن بعض بل كانت تميل الى التعامل والاتصال، ويعتقد انصار الاعتماد المتبادل ان الظاهرة كانت موجودة قبل بداية السبعينات، ولكن الهيمنة التي كانت تمارسها النظرية الواقعية في العلاقات الدولية جعلت المنظرين لا يلتفتون اليها الا بعد مجيء روبرت كوهين و جوزيف ناي، من خلال كتابهما: (القوة والاعتمادية المتبادلة Power and Interdependence)[46] والذي يعد المرجع الاساس لمنظري المدرسة الليبرالية الجديدة، ويمكن إجمال الافتراضات الاساسية لليبرالية الجديدة (المؤسساتية) بما يأتي: [47]

أ. الدول هي الفواعل الاساسية في حقل العلاقات الدولية، لكنها ليست الفواعل المهمة الوحيدة.

ب. بإمكان الدول تحقيق مكاسبها المرجوة من خلال التعاون وزيادة الترابط والسلوك العقلاني، لان المنفعة تكمن من خلال السلوك التعاوني، وبذلك تصبح الدول أقل انشغالا بالمزايا والافضليات التي تحققها الدول الاخرى من خلال الترتيبات التعاونية.

ج. يشكل عدم الالتزام بالاتفاقيات الموقع عليها أو سياسات عدم الالتزام التي تلجأ اليها بعض الاطراف عائقا كبيرا يقف أمام التعاون الناجح.

د. إن التعاون يقترن بوجود تحديات في اغلب الاحيان، لكن الدول تقوم بنقل ولائها ومواردها للمنظمات وللمؤسسات، فوق الدول، إذا رأت انها تحقق مكاسب جماعية وتمنح هذه الدول فرص قوية لحماية مصالحها على الصعيد الدولي.

إن الرؤية النظرية للمدرسة الليبرالية الجديدة تستند إلى ان الكائنات البشرية كائنات عقلانية، وهي بذلك تمتلك القدرة الكاملة للتعبير عن مصالحها والسعي لتحقيقها، وعلى فهم المبادئ الأخلاقية، والعيش تحت حكم القانون وسيادته، وبذلك يقدر الليبراليون قيمة الحرية الفردية ويضعونها فوق كل ما سواها، ويؤمنون في الوقت نفسه، بإمكانية ايجاد تفاعلات ايجابية ومشروعات تعاونية ما بين الدول، وتفعيل التعاون في العلاقات الدولية، وفق إطار من القيم والاعراف المشتركة التي تؤدي الى تمتين جسور الثقة بمرور الوقت، وصار من الواضح ان ميل الدول إلى الاعتماد المتبادل فيما بينها أخذ بالتنامي، وبدأت تتزايد منافذ العبور على الحدود التي تفصل بين الدول، وقد ازداد التعاون بفضل انتشار المؤسسات الديمقراطية وتكاثرها، واتساع نطاق الليبرالية الاقتصادية، وتعاظم أهمية المؤسسات والمبادئ القانونية على الصعيد الدولي[48].

ويعتقد أصحاب الليبرالية الجديدة بانها تعمل على تعزيز الأمن الداخلي عبر ما تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية، والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياساتها الداخلية، فالليبيرالية المؤسساتية تقوم على افتراض مؤداه أن انتشار وتزايد عدد المنظمات الدولية والإقليمية وزيادة وتعقد وتيرة شبكة الاعتماد المتبادل سوف يفضي إلى سلوك سلمي وتعاوني بين الدول والوحدات الموجودة في النظام الدولي [49].

من خلال دراسة مفاهيم الأمن في نظريات العلاقات الدولية، يتضح أن تطور الفكر الأمني قد مرَّ بمراحل عدة، بدءًا من الرؤى الكلاسيكية حول الأمن القومي والحدود السياسية، وصولًا إلى استراتيجيات الأمن الحديثة التي تعتمد على التعاون بين الدول والتفاعل الاقتصادي والسياسي. تعتبر المدرسة الواقعية من أبرز التيارات التي شكلت

مفهوم الأمن من خلال تصوراتها عن التوازن في القوى والصراع الدولي. وقد ركزت هذه المدرسة على أن الأمن هو عملية مستمرة للحفاظ على القوة والتأثير في النظام الدولي. كما كانت المدرسة الليبرالية جديدة نقطة تحول مهمة، حيث قدمت مداخل نظرية مختلفة تركز على التعاون الدولي والعلاقات المؤسسية لضمان الأمن المشترك. في النهاية، نجد أن كل من هذه النظريات تساهم في تكوين رؤية شاملة للأمن، مستجيبة لتغيرات السياقات السياسية والاقتصادية

المطلب الثاني: الامن السيبراني والامن الوطني: التداعيات والتأثيرات

يعرف الأمن السيبراني بـ ((حزمة عمليات وإجراءات تتوخى تأمين وحماية الشبكات وأجهزة الحاسوب والبرامج والبيانات من الهجوم أو التلف أو السرقة والوصول غير المصرح به، وكذلك من التعطيل أو العرقلة في الخدمات التي تقدمها)) [50]، وللأمن السيبراني مجموعة من المهمات مثل تجميع وسائل، وسياسات واجراءات امنية ومبادئ توجيهية ومقاربات لإدارة المخاطر، وتدريبات، وتقنيات، يمكن استخدامها لحماية الفضاء السيبراني وموجودات المؤسسات والمستخدمين [51].

وعلى الرغم من الايجابيات الكبيرة التي حققتها ثورة المعلومات والتكنولوجيا وحديث العديد من الباحثين عن امكانية بناء سلام سيبراني بين المجتمعات وحرية تداول المعلومة [52]؛ لكن انعدام الضوابط على استخدام ثورة المعلومات، وعدم وجود قانون دولي متفق عليه، أثر بشكل سلبي على عناصر ومكونات الدولة (الإقليم، والشعب، والحكومة) من نواحي مختلفة [53]، فضلاً عن ذلك يؤثر الأمن السيبراني على الأمن الوطني للدولة وفقاً للاعتبارات الآتية:

1. لقد أثر الفضاء الالكتروني في العامل الجيوبولتيكي المتعلق بطبيعة العلاقة بين البيئة الجغرافية والبيئة السياسية، في انخفاض أهمية الثروات المادية والارض والسلع ورأس المال مقابل أهمية التعليم والمعرفة [54].
2. أما بالنسبة لعنصر الشعب الذي يعد أهم الأبعاد التقليدية في مكونات الدولة، فقد أصبح له أهمية في عصر الفضاء الإلكتروني، إذ ارتبطت اهميته بحجم وكفاءة المهارات التي يمتلكها في العصر الرقمي [55].
3. إن الفضاء الالكتروني له تأثير بالغ على الروح الوطنية للمواطنين، وتشجيع الانتماءات العرقية والدينية، نتيجة حدوث تداخلات بين المجتمعات بما يجعل لها قوة في مخاطبة الاخر او المطالبة بالحقوق. [56]
4. كما أحدث الفضاء الالكتروني تغيرات في بنية الحكومات، تمثلت في توفير الخدمات والمعلومات بسهولة الى المواطنين، وبما يساهم في مكافحة الفساد والبيروقراطية. [57]
5. أما التدخل الخارجي عبر الفضاء الالكتروني فيتم من خلال قيام دولة ما بالتدخل في شئون دولة أخرى، سواء كان ذلك شأنا محليا أو خارجيا، فانه يؤثر سلبا في استقلال الدولة وإرادتها الحرة وسيادتها. [58]

الخاتمة

يُعدُّ مفهوم الأمن الوطني من المفاهيم المعقدة والمتشابكة التي تطورت بشكل كبير على مر العصور، ويشمل أبعادًا متعددة تتجاوز الأمن العسكري البحت، ليشمل الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والسيبرانية، وهو

ما يتطلب تبني سياسات أمنية شاملة. إن تطور مفهوم الأمن الوطني ليشمل هذه الأبعاد المتنوعة يعكس مدى تعقيد التحديات التي تواجهها الدول في العصر الحديث، حيث لا تقتصر التهديدات على المخاطر التقليدية مثل الهجمات العسكرية أو الاعتداءات الخارجية، بل تشمل أيضًا التهديدات غير العسكرية التي تؤثر بشكل عميق على استقرار الدولة ورفاهية مواطنيها.

إن التهديدات المعاصرة للأمن الوطني قد أظهرت الحاجة إلى تكامل الجهود بين مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لمواجهة هذه التحديات. التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات أوجدت أبعادًا جديدة للأمن الوطني، أبرزها الأمن السيبراني، الذي أصبح يشكل تهديدًا غير مسبوق للدول والمؤسسات. الهجمات الإلكترونية، التي تتراوح بين اختراقات البيانات وعمليات تعطيل البنية التحتية الحيوية، أصبحت أحد التحديات الكبرى التي تتطلب اهتمامًا خاصًا وجهودًا منسقة على المستوى الدولي والمحلي.

من جهة أخرى، لم تعد التهديدات الأمنية تقتصر على حدود الدولة الوطنية فقط. فالعولمة جعلت من الأمن الوطني قضية متعددة الأطراف تتداخل فيها المصالح الدولية والإقليمية. التغيرات المناخية، الأزمات الاقتصادية، والأوبئة، والهجمات السيبرانية، كلها تشكل تهديدات لا تعترف بالحدود الوطنية، ما يعزز أهمية التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لمواجهة هذه التهديدات العالمية التي يمكن أن تؤثر على استقرار الأمن الوطني.

من الضروري أن يدرك صانعو السياسات أن الأمن الوطني ليس مجرد قضية عسكرية، بل هو عملية شاملة تتطلب تعزيز القدرة الاقتصادية للدولة، والحفاظ على استقرار النظام السياسي والاجتماعي، وتحقيق رفاهية المواطن. إن السياسة الأمنية يجب أن تكون مرنة ومتكاملة بحيث تشمل استراتيجيات لمواجهة التهديدات المختلفة التي قد تطرأ في ظل الظروف المتغيرة للعالم المعاصر.

الاستنتاجات

1. **تعدد مفاهيم الأمن.**
2. **تطور الأمن الوطني.**
3. **الترابط بين الأمن الوطني والأمن القومي.**
4. **تحديات الأمن السيبراني.**
5. **أهمية التعاون الدولي.**

التوصيات

1. **ضرورة تطوير سياسات امنية شاملة.**
2. **تعزيز التعاون الأمني الدولي.**
3. **تعزيز الأمن السيبراني.**
4. **دعم الأمن الإنساني.**
5. **مواصلة البحث وتطوير الفكر الأمني.**
6. **إعادة تقييم مفهوم الأمن الوطني في سياق العولمة.**

الهوامش

(1) ابن منظور ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري، معجم لسان العرب، ط7، المجلد الأول، ص163، دار صادر، بيروت،2011م.

(2) التسخيري محمد علي، الامة وضياء السلام العالمي في إطار العلاقات المتوازنة بين الحضارات، ص24، مجلة الاجتهاد، دار الاجتهاد، العدد52–53، بيروت، 2002م.

(3) البياتي فراس عباس، الامن البشري بين الحقيقة والزيف، ص24، دار غيدان للنشر والتوزيع، عمان، 2011م.

(4) New Webster's dictionary and the source of English lang. P 903, lexicon publish Inc., 1996.

(5) عدلي عصمت، علم الاجتماع الأمني: الامن والمجتمع، ص27، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2003م.

(6) مدكور ابراهيم، المعجم الوجيز مجمع اللغة العربي، ص25، القاهرة، 1989م.

(7) الحافظ مهدي، الان والغد مقالات في الاقتصاد والسياسة، ص20، معهد التقدم للسياسات الإنمائية 2003م–2008م، شركة المنجد للطباعة والتوزيع، بغداد، 2009م.

(8) الشقحاء فهد بن محمد، الأمن الوطني تصور شامل، أطروحة دكتوراه، ص16، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 1425هـ –2004م.

(9) علوي مصطفى، الامن الاقليمي بين الامن الوطني والامن العالمي سلسلة المفاهيم، ص8، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، السنة الأولى، العدد4، 2005م.

(*) روبرت مكنمارا: (1916م–2009م) مسؤول تنفيذي امريكي ووزير الدفاع الثامن للولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيسين جون كينيدي وليندون جونسون، خريج جامعتي كاليفورنيا–بيركلي وهارفارد، أدى ادواراً رئيسة في تصعيد تدخل الولايات المتحدة في حرب فيتنام، وكان مسؤولاً عن ادخال تحليل النظم في السياسة العامة، والتي تطورت اليوم بما يعرف باسم تحليل السياسات... للاستفاضة ينظر دائرة المعارف البريطانية على الرابط:
Britannica, The Editors of Encyclopedia. "Robert S. McNamara". Encyclopedia Britannica, 2 Jul. 2023, https://www.britannica.com/biography/Robert-S-McNamara. Accessed 28 August 2023 تمت الزيارة بتاريخ 2023/8/28م

(10) مكنمارا روبرت، ما بعد الحرب الباردة، ص101، ترجمة: دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1991م، وينظر ايضاً: مازن اسماعيل الرمضاني، الأمن القومي العربي والصراع الدولي، ص 9–ص10، بغداد، 1981م.

(*) هنري كيسنجر (1923م–2023م): وزير الخارجية الامريكية الأبرز، يهودي الماني الأصل امريكي الجنسية، نال شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد عام 1954م، نال جائزة نوبل للسلام، له العديد من المؤلفات والدراسات السياسية والأمنية، للاستفاضة ينظر موقع دائرة المعارف البريطانية على الرابط:
Britannica, The Editors of Encyclopedia. "Henry Kissinger". Encyclopedia Britannica, 19 Jul. 2023, https://www.britannica.com/biography/Henry-Kissinger. (Accessed 28 August 2023)

(11) احمد رفعت سيد، الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان: دراسة في تطور المفهوم، ص80، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 35، 1985م.

(12) مراد علي عباس، الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية، ص20، دار الروافد الثقافية، بيروت، 2017م.

(13) طارق محمد ذنون الطائي، مستقبل الامن الدولي في ظل التحديات الراهنة، ص48، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2016م.

(**) معاهدة ويستفاليا: انهت المعاهدة الحروب الدينية في اوربا وسعت لتحقيق توازن قوى لإرساء السلام العالمي ووضعت القواعد الحاكمة للعلاقات بين الدول وارست مبادئ القانون الدولي... للاستفاضة ينظر: عدي محسن غافل، صلح ويستفاليا وأثره في انهاء الصراع الديني في اوروبا عام 1648م، مجلة اهل البيت، جامعة اهل البيت، العدد 18، 2015م، ص118.

(14) نقلاً عن: طشطوش هايل عبد المولى، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ضل النظام العالمي الجديد، ص37، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012م.

(15) جيرايمي هيرد واخرون، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة، مصدر سبق ذكره، ص21.

(16) عبد الخالق فاروق، اختراق الامن الوطني المصري: رؤية سوسيولوجيا، ص8، مركز الحضارة للإعلام والنشر، القاهرة، 1992م.

(17) الطوالبة حسن، نظام الامن الجماعي بين النظرية والتطبيق، ص140، عالم الكتب الحديث، اربد، 2005م.

(18) طشطوش هايل عبد المولى، مصدر سبق ذكره، ص30.

(19) المصري احمد، دور اسرائيل في مرتكزات الأمن القومي المصري، ص3، جامعة الأزهر، قسم العلوم السياسية، غزة، 2010م.

(20) نقلاً عن: الطائي طارق محمد ذنون، مستقبل الأمن الدولي في ظل التحديات الراهنة، مصدر سبق ذكره، ص 43.

(21) محمود حامد واخرون، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد احداث 11 أيلول 2001م، ص79، تحرير مدحت ايوب، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003م.

(22) الكيالي عبد الوهاب وآخرون، الموسوعة السياسية، ج1، ط 4، ص330، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999م.

(23) محمد ثامر كامل، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات، ص331، دار مجدي للنشر، عمان، 2005م.

(24) جمعه بن علي بن جمعه، الامن العربي في عالم متغير، ص17، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010م.

(25) علام أشرف، مشروع قناة البحرين والامن العربي، ص72، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2008م.

(26) الشقحاء فهد بن محمد، مصدر سبق ذكره، ص25.

(27) طشطوش هايل عبد المولى، مصدر سبق ذكره، ص17.

(28) زهرة عطا محمد صالح، في الأمن القومي العربي، ص96، دار الميسرة، بنغازي، 1991م.

(29) الطائي طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص48.

(30) بريجنسكي زبيغنيو، الفرصة الثانية "ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى، ص37، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007م.

(31) نقلاً عن: صادق محمد، أمن الخليج العربي الواقع والمستقبل، ص25، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة 2014م.

(32) إسماعيل مصطفى عثمان، الأمن القومي العربي، ص27، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009م.

(33) نقلا عن: طشطوش هايل عبد المولى، مصدر سبق ذكره، ص13.

(34) المصدر نفسه، ص16.

(35) UNDP (United Nations Development Programme). 1994. Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security, Oxford University Press, New York, 1994, pp 24-33.

(36) جاسم حيدر زهير، مصدر سبق ذكره، ص239.

(37) العقابي علي عودة، العلاقات الدولية (دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات)، ص148، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2010.

(*) المدرسة المثالية: النظرية المثالية (Idealism Theory) تسمى المثالية أحيانا بالطوباوية(Utopianism) ، وهي مقاربة للعلاقات الدولية تشدد على أهمية القيم الأخلاقية والمعايير وانسجام المصالح لتكون الموجهة لرسم السياسة الخارجية بدلا من المصلحة القومية والقوة، وهي تبحث فيما يجب أن تكون عليه الحياة الدولية وليس فيما هو كائن فهي تقوم على أساس معرفة "كيف يجب" أن يتصرف السياسيون في العلاقات الدولية، لا على أساس "كيف يتصرف هؤلاء فعلا"، وجاءت كرد فعل على الحرب العالمية الأولى. للاستفاضة ينظر الموسوعة السياسية على الرابط:
https://political-encyclopedia.org/dictionary تمت الزيارة بتاريخ 2023/8/7م.

(38) غريفيش مارتن و أوكالاهان تيري، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، ص79، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الأمارات العربية المتحدة، دبي، 2008م.

(39) شيهان مايكل، توازن القوى: التاريخ والنظرية، ص23، مركز المحروسة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016م.

(40) شيبي لخميسي، الامن الدولي، ص7، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010م.

(*) جون هيرز: أستاذ في العلاقات الدولية والقانون، امريكي من أصل الماني (1908م–2005م) من مفكري المدرسة الواقعية له العديد من المؤلفات، للاستفاضة ينظر موقع جامعة كامبردج على الرابط: تمت الزيارة بتاريخ 2023/8/30م
https://www.cambridge.org/core/journals/american-journal-of-international-law/article/abs/political-realism-and-political-idealism-by-john-h-herz-chicago-university-of-chicago-press-1951

(41) Potter, Pitman B. "Political Realism and Political Idealism. By John H. Herz. Chicago: University of Chicago Press, 1951. Pp. Xii, 276. " American Journal of International Law, vol. 45, no. 4, 1951, pp. 814–814., doi:10.2307/2194288.

(42) Mearsheimer, J. "Conversations in international relations: Interview with John J. Mearsheimer, (2), P 231–243. part II", International Relations, 2006, 20

(43) نقلاً عن: الطائي طارق محمد ذنون، مصدر سبق ذكره، ص70.

(*) روبرت كوهين: بروفسور امريكي في العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي من مواليد 1941م حصل على شهادتي الماجستير والدكتوراه من جامعة هارفارد، اشترك مع زميله جوزيف ناي في إيجاد وتطوير النظرية الليبرالية الجديدة المؤسساتية وطرحوها بكتابهم (القوة والاعتمادية) عام 1977م، وهي مقاربة في العلاقات الدولية تؤكد على استخدام الدولة للمنظمات الدولية لتحقيق مصالحها بالتعاون، له العديد من المؤلفات، للاستفاضة ينظر دائرة المعارف البريطانية على الرابط:
Munro, André. "Robert O. Keohane". Encyclopedia Britannica, (Accessed 29 Sep. 2022)
https://www.britannica.com/biography/Robert-O-Keohane

(**) جوزيف ناي: عالم سياسي امريكي عمل مساعدا لوزير الدفاع لشؤون الامن الدولي، من مواليد 1937م، اشترك مع زميله كوهين في إيجاد وتطوير النظرية الليبرالية الجديدة المؤسساتية، خريج جامعات هارفارد واكسفورد وبرينستون، اوجد ونظر لفكرة القوة المرنة (Soft Power) أواخر ثمانينات القرن الماضي بكتاب يحمل نفس الاسم، ويعرفها بانها القدرة على التأثير في الاخرين من خلال ثلاثة عوامل هي؛ الثقافة والقيم والأفكار، للاستفاضة ينظر دائرة المعارف البريطانية على الرابط:
https://www.britannica.com/biography/Joseph-Nye تمت الزيارة في 2023/9/1م

(44) معمري خالد، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، ص98، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008م.

(*) ديفيد متراني: مؤرخ ومنظر سياسي بريطاني الجنسية ولد في رومانيا (1888م–1975م) ، له العديد من المؤلفات، صاحب النظرية الوظيفية (Functionalism Theory) التي تعتبر من امتدادات النظرية الليبرالية، وتعطي أهمية كبيرة للمنظمات الدولية

على حساب الدول لكي تنوب عن الدول في حل المشاكل بصورة تعاونية مع بقية الدول. للاستفاضة ينظر موقع الموسوعة السياسية على الرابط:

https://political-encyclopedia.org/dictionary تمت الزيارة بتاريخ 2023/8/30م.

(45) نقلاً عن: ذنون طارق محمد، مصدر سبق ذكره، ص81.

(46) Keohane, R., & Nye, J. Power and Interdependence revisited. International Organizations, 41(4), 1987, p,725-753.

(47) نقلا عن: الصواني يوسف محمد، مصدر سبق ذكره، ص66.

(48) هيرد جيرايمي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص25.

(49) عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والاسس، ص156، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجزائر، 2015م.

(50) نقلا عن: صكب نور علي، الامن الوطني العراقي في ظل الاختراق السيبراني (امن المعلومات)، ص9، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، العدد 11، 2021م.

(51) جبور منى الأشقر، الامن السيبراني: التحديات ومستلزمات المواجهة، ص3، المركز العربي للبحوث والقانونية والقضائية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2012م.

(52) روزكرانس ريتشارد، توسع بلا غزو: الدولة الافتراضية في الامتداد للخارج، ص80، ترجمة: عدلي برسومي، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2001م.

(53) صكب نور علي، مصدر سبق ذكره، ص10.

(54) عبد الصادق عادل، استخدامات الفضاء الالكتروني من منظور التدخل الخارجي، ص24، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد210، 2017م، ص24.

(55) عادل عبد الصادق، الفضاء الالكتروني والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية: تحديات جديدة في عالم متغير، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، 2017م، ص8، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط:
https://accronline.com/article_detail.aspx?id=29327 (تمت الزيارة بتاريخ 2023/10/10م)

(56) صكب نور علي، مصدر سبق ذكره، ص12.

(57) بشار مكي نعمة، كشف ومنع المخاطر في الامن السيبراني، ص76، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، العدد 31، 2019م.

(58) عبد الصادق عادل، استخدامات الفضاء الالكتروني من منظور التدخل الخارجي، مصدر سبق ذكره، ص25.

المصادر

اولاً: الكتب العربية

1. مدكور ابراهيم، المعجم الوجيز مجمع اللغة العربي، القاهرة، 1989م.
2. ابن منظور ابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري، معجم لسان العرب، ط7، المجلد الأول، دار صادر، بيروت،2011م.
3. المصري احمد، دور اسرائيل في مرتكزات الأمن القومي المصري، جامعة الأزهر، قسم العلوم السياسية، غزة، 2010م .
4. علام أشرف، مشروع قناة البحرين والامن العربي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2008م.
5. محمد ثامر كامل، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات، دار مجدي للنشر، عمان، 2005م.
6. جمعه بن علي بن جمعه، الامن العربي في عالم متغير، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010م.
7. محمود حامد واخرون، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد احداث 11 أيلول 2001م، تحرير مدحت ايوب، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003م.
8. الطوالبة حسن، نظام الامن الجماعي بين النظرية والتطبيق، عالم الكتب الحديث، اربد، 2005م.
9. فاروق عبد الخالق، اختراق الامن الوطني المصري: رؤية سوسيولوجيا، مركز الحضارة للإعلام والنشر، القاهرة، 1992م.
10. الكيالي عبد الوهاب وآخرون، الموسوعة السياسية، ج1، ط 4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999م.
11. عدلي عصمت، علم الاجتماع الأمني: الامن والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2003م.
12. زهرة عطا محمد صالح، في الأمن القومي العربي، دار الميسرة، بنغازي، 1991م.
13. مراد علي عباس، الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية، دار الروافد الثقافية، بيروت، 2017م.
14. العقابي علي عودة، العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2010 .
15. البياتي فراس عباس، الامن البشري بين الحقيقة والزيف، دار غيدان للنشر والتوزيع، عمان، 2011م.
16. شيبي لخميسي، الامن الدولي، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010م .
17. الرمضاني مازن اسماعيل، الأمن القومي العربي والصراع الدولي، بغداد، 1981م
18. صادق محمد، أمن الخليج العربي الواقع والمستقبل، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة 2014م.
19. إسماعيل مصطفى عثمان، الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009م.
20. جبور منى الأشقر، الامن السيبراني: التحديات ومستلزمات المواجهة، المركز العربي للبحوث والقانونية والقضائية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2012م .
21. الحافظ مهدي، الان والغد مقالات في الاقتصاد والسياسة، معهد التقدم للسياسات الانمائية 2003م-2008م، بغداد، شركة المنجد للطباعة والتوزيع، 2009م.
22. طشطوش هايل عبد المولى، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ضل النظام العالمي الجديد، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012م .

ثانياً: الكتب المترجمة

23. بيليس جون، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة " نقلا عن: جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004م.
24. هيرد جيرايمي واخرون، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي، تحرير: جيرايمي هيرد، ترجمة مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ابو ظبي، 2013م.
25. مكنمارا روبرت، ما بعد الحرب الباردة، ترجمة: دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1991م
26. ريتشارد روزكرانس، توسع بلا غزو: الدولة الافتراضية في الامتداد للخارج، ترجمة: عدلي برسومي، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2001م.

27. بريجنسكي زبيغنيو، الفرصة الثانية ،ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007م.
28. غريفيش مارتن وأوكالاهان تيري، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الأمارات العربية المتحدة، دبي، 2008م.
29. شيهان مايكل، توازن القوى: التاريخ والنظرية، مركز المحروسة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016م.

ثالثاً: البحوث والدراسات

30. احمد رفعت سيد، الأمن القومي العربي بعد حرب لبنان: دراسة في تطور المفهوم، مجلة شؤون عربية، العدد 35، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 1985م.
31. عبد الصادق عادل، استخدامات الفضاء الالكتروني من منظور التدخل الخارجي، مجلة السياسة الدولية، العدد 210، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2017م .
32. عبد الصادق عادل، الفضاء الالكتروني والرأي العام: تغير المجتمع والأدوات والتأثير، قضايا استراتيجية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، العدد 2459، القاهرة، 2013م .
33. التسخيري محمد علي، الامة وضياء السلام العالمي في إطار العلاقات المتوازنة بين الحضارات، مجلة الاجتهاد، دار الاجتهاد، العدد52-53، بيروت 2002م.
34. علوي مصطفى، الامن الاقليمي بين الامن الوطني والامن العالمي سلسلة الم فاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، السنة الأولى، العدد4، 2005م.
35. صكب علي، الامن الوطني العراقي في ظل الاختراق السيبراني امن المعلومات، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، العدد 11، 2021م .

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

الرسائل

36. معمري خالد، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008م .

الاطاريح

37. الطائي طارق محمد ذنون، مستقبل الامن الدولي في ظل التحديات الراهنة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2016م.
38. الشقحاء فهد بن محمد، الأمن الوطني تصور شامل، اطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 1425هـ -2004م.
39. عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والاسس، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجزائر، 2015م.

خامساً: المصادر باللغة الإنكليزية

I. Books

40. Keohane, R., & Nye, J. Power and Interdependence revisited. International Organizations, 414, 1987.
41. Mearsheimer, J. "Conversations in international relations: Interview with John J. Mearsheimer, part II", International Relations, 2006.
42. UNDP United Nations Development Programme. 1994. Human Development Report 1994 : New Dimensions of Human Security, Oxford University Press, New York, 1994.

II. Research and studies

43. Potter, Pitman B. "Political Realism and Political Idealism. By John H. Herz. Chicago: University of Chicago Press, 1951. Pp. Xii, 276." American Journal of International Law, vol. 45, no. 4, 1951, pp. 814–814., doi:10.2307/2194288.